

الكاتب: لحسن أوري
 جامعة سيدي محمد بن عبد الله.
 كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس-
 فاس – المغرب

عنوان المقال: التجربة الاستعمارية
 الفرنسية في ميدان التعليم بشمال إفريقيا
 وانتهاكات حقوق الإنسان

البريد الإلكتروني: lahcen.ourri@usmba.ac.ma

تاريخ الإرسال: 2020/06/13 تاريخ القبول: 2020/06/25 تاريخ النشر: 2020/06/30

التجربة الاستعمارية الفرنسية في ميدان التعليم بشمال إفريقيا وانتهاكات حقوق
 الإنسان

French colonial experience in the field of education in North Africa and
 human rights violations

ملخص:

تميز المشروع الاستعماري الذي استأنفته بعض القوى الأوروبية وخاصة بريطانيا وفرنسا مع مطلع القرن التاسع عشر، بمحاولة تبادي الأشكال التقليدية المعتمدة خلال القرون السابقة في مجال السيطرة على البلدان الخارجة عن النطاق الأوربي والمستهدفة من قبلها. ويرجع هذا التطور إلى جملة من الأسباب من بينها انتباه القوى الاستعمارية أنذاك إلى جسامه التكاليف المادية والبشرية المترتبة عن أسلوب العنف الموجه ضد الأهالي الذين تروم تلك القوى إخضاعهم قبل الشروع في استغلال المجالات التي يعمرونها.

لهذا اتضح جليا بأن العنف لم يؤد إلا إلى إنتاج حلقات متواصلة من الصراع بين المستعمر والمستعمَر، الشيء الذي جعل عملية الاستغلال تستغرق وقتا طويلا وتتطلب آليات وأدوات كفيلة بتحقيق ما لم تتمكن الآلة الحربية من تحقيقه.

فما هي مساهمة المدرسة والمعلم في السياسة الاستعمارية الفرنسية بالجزائر؟ وما هي المراحل التي مرت بها؟

الكلمات المفتاحية: التجربة الاستعمارية- التعليم- الجزائر- تونس- المغرب- انتهاكات - حقوق تعليم المغاربة.

Abstract

The colonial project, which was resumed by some European powers, especially Britain and France at the beginning of the nineteenth century, was characterized by an attempt to avoid the traditional forms adopted during the previous centuries in the field of controlling countries outside the European range and targeted by them. This development is due to a number of reasons, among them the attention of the colonial powers and the attention of the great material and human costs resulting from the method of violence directed against people whom they intend to subjugate before proceeding to explored areas where they live.

That is why it became evident that the violence only led to the production of continuous episodes of conflict between the colonizer and the colonized, which made the exploitation process time consuming and required mechanisms and tools to achieve what the war machine could not achieve.

What is the contribution of the school and the teacher to the French colonial policy in Algeria and what stages did it go through?

Keywords: Colonial Experience - Education - Algeria - Tunisia - Morocco - Violations - Maghreb education rights.

مقدمة:

ركزت الأدبيات المغاربية والأجنبية في دراستها للتجارب الاستعمارية الفرنسية بشمال إفريقيا على إثارة جزء من تاريخ السياسة التعليمية الفرنسية بكل من الجزائر وتونس والمغرب، وحاولت تبني فكرة بناء سياسة تعليمية تتوافق والأوساط الاجتماعية التي ينتمي عليها المتدربون، واهتمت بتأسيس التعليم على قواعد سياسية بحيث ساهم ذلك في بناء نخبة حاولت تقريبها إليهم لخدمة مصالحها، بينما أصبح عامة أبناء الشعب موجهون بسياسة تعليمية كانت تروم من خلالها فرنسا تحضير عمال المقاومات الاستعمارية الأجنبية بالمغرب التي شجعها الاستعمار الفرنسي، فضربت بعرض الحائط طموحات فئات عريضة من المغاربة

وحقوقهم المشروعة في متابعة تعليمهم، عبر استغلال مختلف الآليات لقمعهم، وتوجههم لخدمة مصلحة المقاولات الأجنبية بالشمال الإفريقي، وقد عبر عن ذلك أحد المنظرين للسياسة الاستعمارية بمقال نشر له في الموضوع في نشرة التعليم العمومي بالمغرب تحت عنوان "من المدرسة إلى المعمل"، مما أسهم في عزم السلطات الاستعمارية بمختلف ألياتها العسكرية والمدنية من أجل وضع تعليم على أسس سياسية تخدم مصالحها.

1- السياسة التعليمية الفرنسية بالجزائر ما بين النظام العسكري وحكم الجمهوريين.

1- مرحلة الحكم العسكري ما بين 1830-1848.

كانت البنية التحتية للمؤسسات التعليمية بالجزائر قبل الاحتلال الفرنسي، عبارة عن غرف صغيرة لصيقة بالمساجد والزوايا، يتلقى فيها الأطفال الجزائريون الكتابة والقراءة والحساب تحت إشراف "طالب" يتقاضى أجره عينا أو نقدا من مؤسسة الأحياس أو من أولياء الأطفال الذين يشرف على تعليمهم. وقد استأثرت هذه المؤسسات باهتمام بعض السلطات المحلية الجزائرية التي تحمل بعض عناصرها مسؤولية الإسهام في توفير خيمة بديلة عن الكتاب يطلق عليها "الشريعة" في المناطق النائية التي كانت تفتقد إلى مثل هذه المؤسسات التعليمية⁽¹⁾. ومن هذه المنطلقات فإن التعليم بالجزائر قبل 1830 لم يكن خاضعا لأي تنظيم بيد اغوجي خاص أو مالي واضح، وكانت مستوياته مقتصرة فقط على الأولي.

أما فيما يتعلق بالتعليم العالي الأصيل؛ الذي ركزت برامجه على دروس في القرآن الكريم واللغة العربية والشريعة، مع بعض الاستثناءات التي سجلت في بعض مدارسه، من خلال احتوائها لمواد وبرامج إضافية كعلم البيان والفلك والهندسة والآداب؛ فقد كان نخبوا لا يستقطب سوى فئة قليلة من أبناء وجهاء المدن والبوادي⁽²⁾.

وأثناء تدخل السلطات الاستعمارية الفرنسية بالجزائر فإنها عانت من اضطراب وانقسام واضح بسبب افتقار هذا التدخل إلى معطيات مستقاة من فهم واستيعاب مكونات المجتمع الجزائري الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية⁽³⁾.

لقد انعكس ذلك على هذا التدخل إلى حد أن الأمر تطلب تدخل وزارة الحرب الفرنسية لدى الملك الفرنسي من أجل تدارك الموقف، حيث طالبت منذ 1833 بتأسيس لجنة تحل "بإفريقيا" من أجل تجميع في عين المكان كل المعطيات الكفيلة بتزويد الحكومة الفرنسية بمعلومات عن الوضعية التي تعيشها الجزائر أثناء مراحل الاحتلال الأولى، والتدابير الواجب اتخاذها لتأمين مستقبل التواجد الفرنسي بها⁽⁴⁾، وضمان استقراره وديمومته، ونوعية

العلاقات الواجب نسجها مع الجزائريين للحفاظ على التعايش الأوربي الجزائري بولاية الجزائر⁽⁵⁾.

كانت الخلاصة المهمة التي توصلت إليها هذه اللجنة ونهت إليها الحكومة الفرنسية هي أن انعدام أية دراسة حول تقاليد المجتمع الجزائري وعاداته وأعرافه⁽⁶⁾ كانت السبب الرئيسي في فشل السلطات الاستعمارية الفرنسية وارتباكها بين جملة المواقف السياسية المتباينة التي أثرت بشكل سلبي على تدخلها سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي أو الثقافي هذا، إذ كان مثار نقاشات حادة بسبب اختلافها حول الصيغة الواجب اعتمادها لتحضير الجزائريين للوضع الجديد.

وقد ظهرت في أول الأمر سياسة العسكريين الفرنسيين، التي كان هدفها الأساسي يدور حول ضرورة تكوين نخبة جزائرية مسيطرة لكنها فرنكفونية⁽⁷⁾ من أجل تيسير إدارة البلاد. وقد ظهرت نواة أولى لهذه الصيغة فيما يسمى عند الجزائريين بـ"بيرو عراب" Bureau Arabe⁽⁸⁾.

لا تستند الفكرة التي تبنتها المؤسسة العسكرية الفرنسية بالجزائر خلال مراحل الاحتلال الأولى إلى أية أسس علمية، لأنها ساهمت في القضاء على الدور التعليمي للمؤسسات الدينية كالمساجد والزوايا و"المدرسات" Medersas التي تحولت إلى أماكن مهجورة من التلاميذ⁽⁹⁾، بعدما تم إغلاق أغلبها وتعويض بعضها الآخر بمدارس فرنسية للجزائريين حلت بها اللغة الفرنسية محل اللغة العربية⁽¹⁰⁾.

لم تقتصر سياسة العسكريين على إغلاق المدارس والمعاهد الدينية بالجزائر، بل بادرت إلى القضاء والسيطرة على مواردها المالية، بعد إلغاء التقليد الديني القاضي بتحويل بعض الأسس المالية عن طريق التحبيس لفائدة المؤسسات التعليمية والخيرية ودمج ثرواتها وخيراتها في الأملاك الخاصة بالدولة⁽¹¹⁾ فتحوّلت بسبب ذلك إلى ثروة استفادت منها السلطات الاستعمارية.

نتج عن هذه الإجراءات التعسفية التي اتخذها الجيش الفرنسي في الجزائر، أن توالى على طول البلاد عملية إغلاق معاهد التعليم الابتدائي، باستثناء بعض الكتاتيب التي كانت تتلقى دعماً من بعض الخواص، فتضاءل عدد الطلبة وغادر جل العلماء المناطق التي امتدت إليها عمليات جيوش الاحتلال، بينما تابع الآخرون ممارسة مهامهم كأئمة في المساجد يتقاضون مقابلها رواتب هزيلة⁽¹²⁾.

إن الهجوم الذي شنته المؤسسة العسكرية بالجزائر على هذه المعاهد وعلى المؤسسات الدينية الإسلامية، تحكمت فيه تخوفات السلطات الفرنسية من الإرث التاريخي والحضاري الإسلامي باعتباره قوة يمكن أن تهدد تواجدتها بالجزائر من حين لآخر، لذلك قررت تحطيم معالمه وتحجيم أكبر قدر منه، مستعملة في ذلك آلية الدعاية للفكر استعماري ولإيديولوجيته من خلال البرامج التعليمية التي حضرته مدارسها الفرنسية المفتوحة في وجه الجزائريين، إذ روجت من خلالها لفكرة المقاطعة الفرنسية في شمال إفريقيا، رغبة في عملية الاحتواء والإدماج التي صارت الأدبيات الفرنسية تكررهما كلما أثارت الحديث عن الجزائر⁽¹³⁾ والتي أصبحت بسببها حقوق الجزائريين أقل بكثير من حقوق المستعمرين⁽¹⁴⁾.

2- أهداف السياسة التعليمية للسلطة العسكرية ونتائجها.

تماشيا مع دعاة فكرة المدرسة الإدماجية، أصبح المشروع الفرنسي يهدف إلى تحويل الجزائريين إلى فرنسيين حقيقيين⁽¹⁵⁾، ففتحت في وجههم مدارس فرنسية ابتداء من سنة 1836، وفرضت عليهم تعلم اللغة الفرنسية أثناء الدروس المسائية⁽¹⁶⁾، وأجبرتهم على إرسال أبنائهم إلى هذه المدارس بعدما استحدثت برامج تربوية إضافية كاللغة العربية والشريعة الإسلامية، إلا أن ذلك لم يحقق أية نتيجة تذكر إذ لم يلتحق بهذه المدارس سوى ستين تلميذا خلال سنة 1836⁽¹⁷⁾ نصبت السلطات الاستعمارية لتعليمهم معلما جزائريا تعرض هو الآخر إلى ضغوط كبيرة أهمها الاقتصار على الشرح اللغوي للقرآن دون الخوض في معانيه وتفصيل شرحها⁽¹⁸⁾.

لقد أثارت هذه الإجراءات حفيظة الساكنة الجزائرية المسلمة، فأبدت تخوفها من المدارس العصرية التي تبنت مشروع إحداث القطيعة بين المجتمع الجزائري وثقافته الإسلامية خصوصا بعد تكاثر مؤسسات التبشير المسيحي التي أثرت على هذه المدارس حيث أصبحت أجنبية الإطار مسيحية الإدارة تميل بشكل كبير إلى التنصير والدعاية له⁽¹⁹⁾.

ورغم احتراز الساكنة الجزائرية من التعليم العصري خلال مراحل الاحتلال الأولى، فإن السلطات الاستعمارية الفرنسية لم تدخر جهدا لمتابعة سياستها هاته، حيث أصدرت بتاريخ 14 يوليوز 1850 مرسوما يقضي بتوسيع المشروع ليشمل باقي مناطق الولاية الجزائرية، فتم تأسيس ست مدارس إسلامية فرنسية للذكور بالجزائر العاصمة وبقسنطينة وبونة (عنابة) ولبليدة وبمستغانم ثم أربع مدارس أخرى لفائدة البنات بالجزائر العاصمة وبوهران وبونة وبقسنطينة تبنت فيها تقسيما متوازيا للبرامج التعليمية المُدرسة باللغة العربية وباللغة

الفرنسية، إذ ظلت طموحات فرنسا تهدف إلى صهر الشبيبتين الفرنسية والإسلامية الواحدة في الأخرى⁽²⁰⁾.

وبفضل الجهود المبذولة ما بين 1850 و1873 وصل عدد الحجرات الدراسية المفتوحة إلى أربعين حجرة، إلا أن أغلبها أُغلق في سنة 1873، بينما استمر البعض منها بشروط محتشمة تراجعت بسببها نسبة المتدرسين بشكل كبير ولم تسجل إلا نتائج ضعيفة⁽²¹⁾ تتضح من خلال التذبذب الذي عرفته نسبة المتدرسات بمدارس البنات المسلمات التي استقبلت بالجزائر منذ أن فتحت أبوابها سنة 1850 حوالي 110 تلميذة، لكنها سرعان ما تراجعت فتحولت بسبب ذلك إلى ورشة مهنية سنة 1861⁽²²⁾. وتمكنت مدرسة البنات بقسنطينة من الاستمرارية في ظروف بئيسة، حيث بلغ عددهن 176 تلميذة سنة 1878. فأصبح بذلك مجموع التلاميذ المسلمين حوالي 1573 بمجموع التراب الجزائري بشتى أنواع مدارس الحكومة الفرنسية بالجزائر⁽²³⁾.

وقد بادر المسئولون الفرنسيون إلى فتح إعداديات عربية إسلامية بجانب المؤسسات التعليمية الابتدائية طبقا لمرسوم 14 مارس 1875، في كل من قسنطينة ووهران، تؤهل الملتحقين بها لتحضير دبلوم خاص يخول لهم إمكانية متابعة التعليم الثانوي أو الحصول على وظيفة إدارية أو دخول مدرسة الطب المحدثة بمرسوم 4 غشت 1857 التي فتحت أبوابها في وجه العرب الجزائريين⁽²⁴⁾.

أما بالنسبة لمتطلبات المؤسسات الدينية بالجزائر من أطر وموظفين في ميدان العدل والشريعة الإسلامية، فقنها مرسوم 30 شتنبر 1850 الذي أحدثت بموجبه ثلاث مؤسسات إسلامية في كل من قسنطينة ولمدية وتلمسان، يشرف على العملية التعليمية بها أساتذة مسلمون. فاحتفظت هذه الأخيرة بطابعها الإسلامي التقليدي في البداية، وبطريقتها العشوائية في استقبال الطلبة لأنها لم تكن خاضعة لأية شروط ولا لأي تنظيم يقن سن الالتحاق أو تاريخ التسجيل، أما بالنسبة لبرامجها التعليمية فكانت تلقائية لا تلتزم بأي برنامج تربوي وتوجيهي منظم، بسبب خضوعها للمراقبة المباشرة للسلطة العسكرية الفرنسية⁽²⁵⁾، في الوقت الذي وضعت مجموع "مدارس التعليم الأصيل" Medersas والمدارس الفرنسية العربية والكتاتيب القرآنية والزوايا، بموجب مرسوم 31 أكتوبر 1863 تحت مراقبة مفتش المؤسسات التعليمية العمومية المفتوحة في وجه الجزائريين، كما كلفت لجنة بدراسة تكوين وتحضير المعلمين، واختيار الكتب المدرسية والبرامج التعليمية، فتحت على إثرها مدرسة عليا بمدينة الجزائر.

سنة 1865 لضمان تكوين عشرين " تلميذا معلما" Elèves-Maitres فرنسيا، و 10 من " الأهالي" الجزائريين⁽²⁶⁾.

3- مرحلة سياسة الجمهوريين في التعليم بالجزائر ما بين 1883-1929.

رغم المجهودات المبذولة من أجل إدماج المجتمع الجزائري في النظام التعليمي الجديد، فإن مساعي الحكومة الفرنسية بالجزائر شابهها الارتباك والتردد، بعدما احتارت في اختيار الطريقة الواجب اتباعها لتعليم الجزائريين.

وللإجابة على هذا الإشكال مرت الحكومة الفرنسية بالجزائر بمرحلة أخرى، أطلقت عليها الأدبيات الفرنسية "مرحلة الجمهوريين"، والتي تبنت سياستهم الأطر التعليمية العلمانية انسجاما مع تجربتها بفرنسا، تحت وصاية وتأييد جول فيري "Jules Ferry"، الذي جعل المدارس الفرنسية العربية رمز انطلاقها⁽²⁷⁾، التي قننها مرسوم مؤرخ ب 13 فبراير 1863، يقر بتأسيس مدارس يتلقى فيها الجزائريون والأوروبيون تعليما متقدما يركز على اللغة الفرنسية بهدف تجاوز مخلفات المدارس العربية الفرنسية التي أسسها العسكريون⁽²⁸⁾.

وستظهر لأول مرة بعد إعلان المرسوم ودخوله حيز التنفيذ، عملية تقسيم المدارس إلى أنواع مختلفة، منها المدارس الأساسية التي فتحت أبوابها في المدن الرئيسية والمدارس التحضيرية والمهنية التي تم تأسيسها في المدن الصغيرة أو بالبوادي، إضافة إلى رياض الأطفال للذين تراوحت أعمارهم ما بين ثلاث وثمان سنوات. لقد راهنت الحكومة العامة بالجزائر على النتائج التي ستحققها هذه الأخيرة، من أجل إعادة خلق مدارس موازية للبنات الجزائريات⁽²⁹⁾.

إلا أن أهم ما توصلت إليه الحكومة الثالثة للجمهوريين الفرنسيين⁽³⁰⁾، بعد مختلف المراسيم والقرارات التي أصدرتها بالجزائر، هو إجبارية التعليم الابتدائي للأطفال الذين تراوحت أعمارهم ما بين 6 و13 سنة، وتوسيع الخريطة المدرسية بإنشاء مدارس بكل جماعة طبقا لمرسوم 8 نونبر 1887 القاضي بقبول الجزائريين بالمدارس الابتدائية الفرنسية، ومنح إمكانية موازية للأطفال الأوروبيين بولوجهم المدارس الخاصة بالجزائريين، كما فتحت للجميع مدارس عليا ابتدائية ومدارس للدروس التكميلية وإعداديات وثانويات وجامعة، بالإضافة إلى الإشراف على تكوين أساتذة فرنسيين وجزائريين مسلمين، وأخذت تشجع التلاميذ المتفوقين على اعتياد استعمال اللغة الفرنسية لبلوغ درجات عليا من الثقافة للانتقال من القاعدة إلى القمة⁽³¹⁾.

لقد كانت صيغة الاحتواء التي أسست عليها سلطات الاستعمار منطلقات سياستها التعليمية بالجزائر من بين أخطاء تجربتها بهذا البلد، لأنها عجلت منذ 1857 بتنفيذ صيغة التعليم المختلط بالإعداديات الجزائرية، بهدف "تكوين الشباب الجزائري خارج وسطه الثقافي دون المرور عبر مرحلة انتقالية تسمح بتحويل الشباب الجزائري إلى مناصر للحضارة الفرنسية، ووسيلة لتعميمها على باقي الجزائريين"⁽³²⁾.

أما بالنسبة لقضية تكييف التعليم بالشروط والمتطلبات المحلية، فلم تكن غائبة بل كانت حاضرة ونالت اهتمام جين مير "Jeanmaire" بصفته أول من أسس التعليم الإسلامي للجزائريين ما بين 1884 و 1908؛ وركز على أن يكون دور المدرسة في المجتمع الجزائري هو تنوير وتطوير الجزائريين وسط ثقافتهم وحضارتهم، دون السعي إلى اجتثاثهم من أصولهم لإدماجهم في الحضارة الغربية، والتركيز على تحفيز الجزائريين لفهم التطور الاقتصادي الفرنسي، من خلال المخططات المدرسية والبرامج التعليمية الابتدائية الصادرة ما بين 1889 و 1898. وتتضمن الاهتمام بحصص التعبير الشفوي ومادة الأشياء، بالإضافة إلى تخصيص مكانة مهمة للتعليم الفلاحي والمهني بمدارس البنات الجزائريات المسلمات، وإعداد الكتب المدرسية المتكيفة مع هذه البرامج، ثم إحداث شهادة الدروس المتخصصة للجزائريين⁽³³⁾.

4- حصيلة تجربة الجمهوريين الفرنسيين في الجزائر.

مهما كانت اهتمامات السلطات الاستعمارية بمجال التعليم، فإن نتائجها لا تترجم سوى تطور عددي بطئٍ لنسبة التلاميذ الجزائريين المسلمين الذين انتقل عددهم من 3172 تلميذ خلال 1882 إلى 12263 تلميذ في سنة 1892 ثم إلى 25921 تلميذ خلال 1902 ليبلغ سنة 1907 حوالي 32517 تلميذ موزعون بين كلا الجنسين، وقد احتفظ تعليم البنات الجزائريات ب 2281 تلميذة⁽³⁴⁾.

وزاد من تعميق الأزمة المالية للتعليم بالجزائر رفض الوزارة المعنية الإنفاق على المؤسسات التعليمية التي حاول إنشاءها جول فيري سنة 1883 والتي بلغ عددها 15 مدرسة عملا بالتشريع المدرسي الفرنسي في الجزائر⁽³⁵⁾، انعدام ميزانية خاصة بتعليم الجزائريين ما بين 1889 و 1891، باستثناء بعض المجهودات المسجلة بفضل المبادرات التي قامت بها بعض البلديات⁽³⁶⁾، مما انعكس سلبا على الإنجازات المدرسية نظرا لضعفها خصوصا خلال سنة 1899 عندما رفضت البلديات الفرنسية في عمومها تقديم الدعم المالي لهذا المشروع الذي اعتبرته خطيرا في نظرها⁽³⁷⁾.

وكانت السلطات الفرنسية بالجزائر تترقب منذ العقد الأول من القرن العشرين حل هذا المشكل بإحداث مندوبيات مالية، إلا أن ذلك لم يغير من وضعية التعليم المادية أو المعنوية، مما اضطرها إلى تطبيق برنامج للتمدرس السريع سنة 1908، الذي تمثل هدفه في إنجاز 60 حجرة دراسية جديدة كل سنة، يتحمل فيها المرشدون أو الموجهون الجزائريون مسؤولية التأطير التربوي (38).

وتوضح هذه الإجراءات عدم قدرة السلطات الاستعمارية بالجزائر على النهوض بالمسألة التعليمية بسبب ضعف الاعتماد المالي المخصص لها بالموازاة مع ارتفاع عدد المتدربين بمدارسها في بلاد الجزائر. ولتدارك بؤس الميزانية المخصصة لهذا الشأن اعتمدت على جهاز المندوبيات المالية المحدثة التي اهتمت بترشيد وتدبير الاعتمادات المالية المخصصة لهذا الشأن وذلك بتقليص مدة الدراسة وتبسيط البرامج التعليمية والاعتماد على أطر تلتق تكوينا استعجاليا؛ لا يتطلب تكاليف مالية كبيرة، لأن رواتب موظفيه تقل بكثير عن رواتب المتخرجين من المدارس العليا لتكوين المعلمين (39).

مهما كانت المجهودات المبذولة فإن مرحلة الجمهوريين بالجزائر فشلت هي الأخرى في برامجها وسياستها التعليمية، إذ كان أول فشل يسجل عليها هو إخفاق تجربة مدرسة "كوربي" خلال سنة 1914، رغم أنها لم تؤثر على ارتفاع نسبة المتدربين الذين تزايد عددهم بنسبة 5% سنويا (40).

ينم الارتفاع الذي سجلته الإحصائيات المدرسية بالجزائر عن رغبة الجزائريين في ولوج المدارس العصرية رغم التحفظات التي سُجلت عند بعض المسنين الذين اعتبروا المدرسة أداة لتنصير المجتمع الجزائري انطلاقا من تجربة المدرسة الاستعمارية؛ التي كانت بالفعل تحاول احتواء المجتمع الجزائري بكل ما أوتيت من قوة حسب ما تشهد به تجربتها في إنشاء مدارس التبشير المسيحي بمنطقة القبائل وبعض المحاولات المماثلة في مجموعة من المدن الجزائرية الأخرى، إلا أنها دائما كانت معرضة للإخفاق والفشل، بسبب انعدام تأطير إداري وسياسي رسين تحكمه نوايا سليمة ترغب فعلا في تعليم الجزائريين.

هكذا، عانت التجربة الفرنسية بالجزائر في مجال التعليم حالة من التذبذب والفوضى تحكمت فيها بالدرجة الأولى ما بين 1830 و1870، الإدارة العسكرية التي كان همُّها هو القضاء على المؤسسات التعليمية الدينية الإسلامية وتعويضها بمدارس أولية لكل الأطفال بدون تمييز عرقي وديني (41)، وبمؤسسات تم تخصيص بعضها للتلاميذ الفرنسيين والإسرائيليين، وأخرى

للتلاميذ المسلمين، انتهت بإغلاقها في سنة 1880⁽⁴²⁾ ودمج تلاميذها في ثانوية الجزائر الفرنسية انسجاماً مع السياسة التي تبناها الجمهوريون الفرنسيون ببلاد الجزائر. وقد ركزت هذه السياسة على إعادة فصل التعليم الخاص بالأهالي عن التعليم الخاص بالفرنسيين، بإنشاء مدارس للجزائريين المسلمين وتطبيق قوانين التعليم الفرنسي طبقاً لمرسوم 13 فبراير 1883، و يعتبر ذلك في حد ذاته خطأ فادحاً سقط فيه المسؤولون الفرنسيون الذين حاولوا تطبيق قوانين التعليم الفرنسي على المؤسسات التعليمية بالجزائر لأنه يستحيل على مشروع من هذا النوع أن ينمو ويتطور في بلد تختلف مكوناته الثقافية والاقتصادية والاجتماعية عن مكونات الوسط الذي بُرمج له⁽⁴³⁾.

وإذا كانت مساعي السلطات الفرنسية تتجلى في محاولة النهوض بتعليم الجزائريين، فإن أهداف المستوطنين تتجلى في محاولة إنتاج نخبة أهلية ذات ثقافة متواضعة لكن فرانكفونية لخدمة مصالحهم الاقتصادية⁽⁴⁴⁾.

من هذا المنطلق سيطر هاجس الاحتواء والإدماج على الفكر الاستعماري الفرنسي بالجزائر، الذي عبر عنه "جول فيري" في مختلف خطبه "بالاستعمار المبرر بالرسالة الحضارية التي تعني عنده" حمل إلى المناطق المستعمرة بعض المبادئ الكبرى من الحضارة والمدنية التي تراكمت في المجتمعات الغربية، كحقوق الإنسان والديموقراطية والتطور الصحي والاجتماعي، والديني (المسيحية) ثم التعليم والتربية (...). ثم الاستيطان"، كعملية اقتصادية مريحة تقوم على ثلاثة أسس هي⁽⁴⁵⁾:

- أولاً: تشييد إمبراطورية استعمارية لتفادي أزمة التضخم بتصدير فائض الإنتاج إلى أسواق مستعمراتها.

- ثانياً: الاستفادة من المواد الأولية.

- ثالثاً: استغلال يد عاملة أهلية غير مكلفة تسمح بتقليص مصاريف الإنتاج لفائدة المقاولات الفرنسية⁽⁴⁶⁾.

لقد كانت قضية تعليم عامة الجزائريين جوهر المعارضة بين التيارين الأساسيين للإيديولوجية الاستعمارية الذي كان أحدهما يشجع تكوين نخبة فرنكفونية محدودة من الأهالي، بينما كان التيار الآخر يرى في تعليم الجزائريين خطر على المعمرين⁽⁴⁷⁾.

فانعكس هذا الصراع على نسبة التمدرس حيث لم تسجل الإحصائيات المدرسية في الطور الابتدائي سنة 1890 سوى 1,73 % من مجموع الأطفال الجزائريين الذين هم في سن

التمدرس أي 10000 تلميذ، وارتفعت هذه النسبة إلى 4,3 % سنة 1900 ثم ارتفعت بعد ذلك إلى 5,7% خلال سنة 1918 ثم إلى 6% سنة 1929⁽⁴⁸⁾.

II. التجربة الفرنسية بتونس في المجال التعليمي.

1- أهمية التجربة الجزائرية في إفراز معالم السياسة التعليمية بتونس

تعتبر التجربة الفرنسية في الجزائر الأساس والجوهر الذي ستؤسس عليه السياسة التعليمية بتونس، والتي ساهم في بلورتها " جول فيري" عند تقلده منصب وزير التعليم العمومي بفرنسا ما بين 1879 و 1883 إذ تبنى مبادئ أساسية في هذا المجال كمجانية وعلمانية التعليم ثم إجباريته في الطور الابتدائي ما بين 1881 و 1882 رغبة منه في ترسيخ دعائم الثقافة الفرنسية بشمال إفريقيا⁽⁴⁹⁾. لكن مصير هذه السياسة كان هو الإخفاق، لذلك كثف مجهوداته وتابع عمله لتحقيق طموحاته الاستعمارية، بإشرافه على إرساء نظام الحماية الفرنسية على تونس بتوقيع اتفاقية باردو 11 ماي 1881 بتونس، التي كانت السبب في سقوط البلاد التونسية تحت الحماية الفرنسية، بل فتحت إمكانية التدخل الفرنسي بكل من الكونغو والنيجر ومدغشقر⁽⁵⁰⁾.

انطلاقاً من هذه التجربة، أصبح *جول فيري* مهووساً بمتابعة مساره السياسي حيث تبنى مقاييس اعتبرها أساسية لإصلاح التعليم العمومي وتوسيع طور التعليم الثانوي للبنات⁽⁵¹⁾، بالعمل على تفادي بعض الأخطاء المرتكبة في الجزائر، حسب ما يستخلص من رسالة وجهها إلى مدير التعليم بتونس آنذاك هذا نصها: " يجب عليكم أن تعملوا في تونس على تفادي ما قمنا به في الجزائر التي تركنا بها الجماهير المسلمة جاهلة، ولم نقدم لها تعليماً متطوراً يتوافق ووسطها الاجتماعي، فمن مصلحتنا ومصالحهم أن نبحث عن السبل الكفيلة بتنويرهم، لأن عملاً وإنجازاً من هذا القبيل سيمنحنا حظوظاً كبيرة للتفاهم مع المتعلمين أكثر من الأميين، وعلمهم الاقتناع بحسن نيتنا وعدم رغبتنا في الإساءة إلى مشاعرهم الدينية، لكنهم يجب أن يعلموا بأننا لن نقبل أن يكون تعليمهم مصدر عداً لقضيتنا وعملنا وينبغي أن يكون التعليم الملقن للشباب المسلم تطبيقياً ومهنياً"⁽⁵²⁾.

فشرعت التجربة تأخذ مسارها الحقيقي بهيكلية النظام التعليمي بتونس، وفق متطلبات المرحلة الجديدة، بتعيين على رأس مديرية التعليم منذ سنة 1883 " لويس ماكويل " Louis Machuel، أستاذ اللغة العربية بالجزائر، من أجل دعم التأثير الفرنسي⁽⁵³⁾ الذي كانت أرضيته جد مهياً بتونس بعد انتشار مجموعة من المؤسسات التعليمية الفرنسية التي ناهز

عددها حوالي 24 مؤسسة، كان أغلبها تابعا للبعثات الكاثوليكية والبروتستانتية المقيمة بتونس، وثلاثة منها تابعة للرابطة الإسرائيلية العالمية، بالإضافة إلى الثانوية الصديقية. وقد احتضنت هذه المؤسسات بمجمليها حوالي 3518 تلميذ منهم 175 مسلم⁽⁵⁴⁾، في الوقت الذي كانت المؤسسات التعليمية الدينية الإسلامية تحتضن كمًا هائلًا من الأطفال وصل عددهم أكثر من 25000 تلميذ يتابعون دروسهم الدينية⁽⁵⁵⁾.

ألحقت سلطات الحماية الفرنسية بتونس منذ سنة 1890؛ انسجامًا مع متطلبات سياستها التعليمية؛ بعض الكتابات القرآنية بالمدارس الفرنسية لاستقطاب التونسيين إلى المؤسسات العصرية التي تم إنشاؤها لفائدتهم، بهدف خلق نوع من التقارب بين العنصرين الفرنسي والتونسي وإخضاعهم للأمر الواقع⁽⁵⁶⁾.

وقد راعت في ذلك سلطات الحماية الفرنسية بتونس عدم المساس بالصرح الجامعي الذي بناه التونسيون بعناية كبيرة، بل العمل على مساعدتهم للنهوض به، وبالخصوص ما يتعلق بتحسين مستوى الدراسات⁽⁵⁶⁾، لكن بارتباط جذري بالتعليم الفرنسي لغة ومضمونا حيث جعلت منه سلطات الحماية الفرنسية ضرورة أولية في كل المدارس العمومية والخاصة باستثناء الكتابات.

هكذا، شرعت سلطات الحماية الفرنسية في فرنسا تعليم التونسيين بإحلال اللغة الفرنسية محل لغتهم القومية، باعتبارها لغة الحضارة والمدنية والأفكار الجديدة والمثل العليا، وأصبح تعليم اللغة العربية مثل اللغات الأجنبية اختياريا بالنسبة للمدارس العمومية⁽⁵⁷⁾.

وقد توجه الاهتمام بالدرجة الأولى نحو تطوير التعليم الابتدائي ليكون أساسا للتعليم المهني الفلاحي والتجاري والصناعي فيما بعد، بعد توفير الشروط الضرورية لذلك والمتمثلة في السماح لأكثر عدد ممكن من التلاميذ بتلقي المبادئ الضرورية والأولية في المرحلة الابتدائية من أجل تكوين عمالا وفلاحين وتجارا، لكن مع الاحتفاظ للشعب التونسي بتراثه وبتقاليده التي لا تتغير لتفادي تدميرها بالقوة كما وقع في الجزائر⁽⁵⁸⁾.

فانسجامًا مع هذا الطرح، اتُخذت مجموعة من الإجراءات الإدارية، تم تعيين على إثرها مفتشًا للدراسات العربية، تم اختياره من بين قدماء أساتذة الجامع الكبير بمدينة تونس، حُددت مهمته في التنسيق بين مدير التعليم العمومي والأساتذة المسلمين، من أجل إحاطة علم المدير العام بطبيعة الدروس الملقاة بمختلف المساجد والمدارس، وعدد الطلبة

المتدربين بها، ومستوياتهم التعليمية ثم الأوساط التي ينحدرون منها⁽⁵⁹⁾، مما جعل هذه المساعي بادرة لمحاولة تجاوز الأخطاء التي ارتكبت بالجزائر، بسبب غياب إجراءات من هذا القبيل خلال المرحلة الجزائرية التي أتت فيها السلطات الاستعمارية على الأخضر واليابس، إذ حطمت بشكل كبير جميع المؤسسات التقليدية، التي اعتبرتها السلطات الاستعمارية مراكزا للتعبص، فقامت بتدميرها دون أن تحسب عواقب ذلك الإجراء، الذي لم يكن يتلاءم مع شعب متحضر، في الوقت الذي كان من المفروض عليها أن تعمل على تحسينها واستمالة مدرسيها والاقتصار على حذف المدارس التي تشوش على نجاحها⁽⁶⁰⁾.

لقد ساعد انتباه سلطات الحماية بتونس إلى ذلك الواقع في بلورة خطواتها المادية التي حددت شروط الالتحاق بمهنة المؤدب في الكتابات القرآنية بنظام المباراة فأنشأت على إثر ذلك المدرسة التأديبية خلال سنة 1894، ليتابع بها الناجحون برنامجا دراسيا متنوعا، يتضمن دروسا في اللغة الفرنسية والقرآن والنحو العربي والفقه وفن الخط العربي والأدب، ثم تاريخ تونس وجغرافيتها⁽⁶¹⁾.

2- نتائج السياسة التعليمية بتونس:

رغم الاحتياطات التي اتخذتها سلطات الحماية في تونس فإن التردد والتحفظ على ولوج المدرسة العصرية التي أنشأتها بهذا البلد ظل قائما، بالرغم من المساعي والمحاولات الرامية لتحديث التعليم التقليدي، حيث استمر الجامع الكبير محتفظا بتنظيمه وبرامجه الدراسية، ولم يتجاوز عدد التلاميذ المسلمين المسجلين بالمؤسسات التعليمية العصرية ما بين 1892 و1893 حوالي 3520 تلميذا من بينهم 19 تلميذة في المدارس العمومية والخاصة، في الوقت الذي بلغ عدد التلاميذ اليهود خلال نفس الموسم نسبة مهمة حُددت في 2382 تلميذ يهودي و 2918 تلميذة يهودية⁽⁶²⁾، وهذا ما يوضح خلل توازن النظام التعليمي بتونس، إذ سجلت أعداد التلاميذ المسلمين بمدارس الحماية تضاربا في تطورها، لأنها لم تتجاوز 175 تلميذا خلال سنة 1883، ثم 738 تلميذا سنة 1885 (منهم ستة بنات) و 4131 تلميذا (منهم 31 تلميذة مسلمة) خلال سنة 1898 على ما مجموعه 16241 طفل في سن التمدريس⁽⁶³⁾، لكن سرعان ما سيتراجع عددهم بشكل مستمر إلى حدود سنة 1903 حيث بلغ 2979 تلميذا فقط منهم 52 تلميذة على ما مجموعه 19674 تلميذ⁽⁶⁴⁾.

لم تتمكن سلطات الحماية الفرنسية بتونس من تحقيق التوازن بين المسلمين واليهود والأوروبيين في سياستها التعليمية، لأنها أعطت الأولوية لأبناء الأوربيين على حساب التونسيين. وانصب اهتمامها بشكل كبير على المراكز الحضرية الكبرى، الأمر الذي نجم عنه تهميش البوادي والمراكز القروية، بل تم إغلاق بعض المدارس الفرنسية العربية التي كان تلاميذها تونسيون فقط، لتفادي مصاريف اعتبرتها سلطات الحماية بتونس لا طائل منها، فعوضت هذه الأخيرة بفتح أخرى بالمناطق التي يتواجد بها الأجانب والعناصر التونسية التي تم استقطابها من أجل تكريس التبعية وخلق نوع من الاندماج الثقافي بين التونسيين المسلمين و الأوربيين المقيمين بتونس⁽⁶⁵⁾.

وهذا ما جعل سلطات الحماية تسقط في نفس ما سقطت فيه بالجزائر، حيث أصبح التعليم الخاص بالتونسيين مهددا، رغم أنه لم يكن بنفس الحدة التي شهدتها بلاد الجزائر، لأن التونسي مهما كانت درجة ارتباطه بدينه فإنه تكيف بسهولة مع متطلبات الحياة، بحيث أنه لم يكن يخشى مخالطة الأوربيين، وتعلم لغتهم، لأن التونسيين تحدهم الرغبة في التعلم، ولا يهمهم أن يتلقوا ذلك على يد الأجانب⁽⁶⁶⁾.

ورغبة في تطوير وتحديث التجربة الرائدة للمدرسة الصديقية، عملت سلطات الحماية الفرنسية في تونس على إدماجها ضمن هياكل تعليمها حيث حولت هذه المؤسسة إلى معهد فرنسي لتكوين النخب التونسية، فرضت عليها اللغة الفرنسية كلغة للتعليم وكقاعدة أساسية لكل المواد المدرسة عوض اللغة العربية، إلا أن تخوفاتها من انقلاب الوضع ضدها، جعلها تتجه نحو تأسيس ستة معاهد ابتدائية عربية فرنسية لمنافسة المدرسة الصديقية، حتى تفقد هذه الأخيرة شهرتها وإشعاعها المرتبط بتعليمها الثانوي الطموح وتتحول إلى مؤسسة وضيعة ترعى هياكل تعليم عربي فرنسي منقوص، إلا أن ما سيزيد وضعها أزمة هو تفكير سلطات الحماية الفرنسية في ضمها إلى معهد "سان شارل" "Saint-louis" حينما تخلت عنه البعثة الكاثوليكية وأصبح تحت مسؤولية إدارة التعليم العمومي. لكن فشل هذه المحاولة جعل المدرسة الصديقية تتحول إلى معهد ثانوي عربي فرنسي ابتداء من 1875 لتكوين مترجمي وموظفي إدارة الحماية الفرنسية بتونس⁽⁶⁷⁾، فاستقبل المعهد حوالي 105 تلميذا سنويا يتلقون تكوينا سطرته فرنسا، لتذهب بمشاريعه الطموحة كمؤسسة تدرس متطلبات نهضة الأمة الإسلامية⁽⁶⁸⁾.

خلاصة:

لا تعتبر التجربتان اللتان عاشتهما فرنسا في مجال التعليم بكل من الجزائر وتونس، سوى محاولتين محتشمتين لإصلاح الوضع التعليمي الذي جعلته صرحا لتمرير سياستها الاستعمارية بالجزائر، وتنفيذ مخططاتها الاستغلالية بتونس، وذلك بالعمل على تكوين نخبة من المتعاونين والوسطاء الذين لولاهم لما تمكنت إدارة الاستعمار والحماية من الاستقرار بكل شمال إفريقيا، فالخطابات والدعايات التي نشرتها الأدبيات الفرنسية، سواء تلك التي أُنقِيت في المناسبات الفرنسية الرسمية أو تلك التي وجهت إلى وزارة الخارجية، كانت بعيدة كل البعد عما تقوم به السلطات الممثلة لفرنسا بشمال إفريقيا، لذلك فالتجربة الفرنسية بالجزائر وتونس لم تخرج عن المعتاد، بل هي تكريس لوضع عاشته فرنسا في أول الأمر بالجزائر وارتكبت خلاله أخطاء فادحة، شردت بسببها فئات من المجتمع الجزائري، وحاولت القضاء على هوية الجزائريين بسبب سياسة الاحتواء والإدماج التي رفع شعارها العسكريون في أول الأمر والسياسيون فيما بعد، ثم المستوطنون الذين كانت رغبتهم وهدفهم من المؤسسات التعليمية هو تكوين فئة من العمال، للعمل في ضيعاتهم واستغلالياتهم الزراعية وبمعاملهم التي كانت في أمس الحاجة إلى عمال من هذا الصنف.

أما فيما يخص التجربة التونسية، فقد أخذت هي الأخرى نفس المسار والاتجاه، بحيث أنها لم تتمكن من تجاوز ما ارتكبت من أخطاء بالجزائر، فنجم عن ذلك تهميش التونسيين والاهتمام بأبناء الأوربيين، بالتركيز على المراكز الحضرية الكبيرة التي عاشت بها أغلبية الجالية الأوربية، التي تجاوزت مطالبها الحد الأقصى بمطالبة سلطات الحماية خلال سنة 1908 بحذف التعليم الابتدائي الأهلي، وتوظيف اعتماداته المالية في تطوير التعليم الفلاحي التطبيقي الذي سيتولى الإشراف عليه المرشدون الفرنسيون.

فكانت النتيجة الأساسية لهذه الإجراءات، استياء فئة من الشباب التونسي المتخرج من مختلف مؤسسات التعليم التي أهلتهم للخوض في هذا الشأن، ارتباطا بحركة النهضة والتطورات التي عرفها المشرق العربي في المرحلة، حيث تمكن هؤلاء الشباب من صياغة برنامج إصلاحى خلال سنة 1907 تقدموا به لإصلاح التعليم التونسي من خلال تطبيق برامج التعليم الابتدائي المعتمدة في فرنسا، مع التأكيد على ضرورة فتح المجال للغة العربية.

لقد كان غياب دراسة سوسولوجية مسبقة لكل من البلاد الجزائرية والتونسية من أكبر الأخطاء التي ارتكبتها سلطات الاستعمار والحماية الفرنسية بهذين البلدين، فكانت تجربتها نوع من المجازفة والمغامرة، نجم عنها تعثر النظام التعليمي الفرنسي بكل من الجزائر وتونس،

بحيث أنه كان يدور حول محور الإلحاق والإدماج، ثم التبعية لسيادة الدولة الفرنسية بدون منازع، لأن ههما لم يكن هو تثقيف المجتمع الجزائري والمجتمع التونسي بل كان هدفها هو تكوين نخبة من المتعاونين مع السلطات الفرنسية لتيسير عملها وإقامتها في ظروف ملائمة طبقا لتوجهات رسمية كان أساسها فرض لغة وحيدة هي الفرنسية وتطبيق مبدأ العلمانية في المؤسسات التعليمية وتطوير المدارس المختلطة ومنح مكانة لدراسة اللغة العربية والحضارة الإسلامية، إلا أن ذلك لم يجنهما فصل المؤسسات التعليمية الثانوية، حيث كانت مدارس فرنسية وإسرائيلية من جهة، ومدارس إسلامية من جهة أخرى، تعبر عن انتقائية المؤسسات التعليمية، وتمييزها بين مختلف المكونات السكانية والدينية للشعبين الجزائري والتونسي.

الهوامش:

¹ - Delassus (A.), *Métropole et colonie, la conquête morale des indigène*, Alger 1913, p.25.

² - Ibid., pp. 25-26.

³ - كان العمل الوحيد الذي أنجز حول الجزائر قبل تأسيس لجنة شمال إفريقيا للبحث حول الجزائر، هو عمل القنصل الأمريكي ولييام شالر حول: لكننا لم نتمكن من الاطلاع عليه.

: «Esquisse de l'Etat d'Alger du Consul Général Américain W. Shaler», publié en Anglais en 1826 et Traduit en Français 1830, « Les voyages dans la Régence de Peyssonel et des Fontaines, La Reconnaissances du capitaine Boutin en 1908». Aperçu Historique, statistique et topographique», Imprimé 1830 à l'usage de l'armée expéditionnaire d'Afrique.

⁴ - Yves (G.), «Commission d'Afrique, 7 Juillet –12 Décembre 1833», **Acte du 14^{ème}**

Congrès des Orientalistes Alger, 1905, p.547.

⁵ - Ibidem.

⁶ - Lucas (Ph.) et Vatin (J.C.), *L'Algérie des anthropologues*, Maspéro Paris, 1979, p.11.

⁷ - Vermeren (P.), *Ecole, Elite et Pouvoir*, Ed. Alizés Rabat, Février 2002, p.8.

⁸ - Service des affaires indigènes du Maroc, Saulay(Jean), *Histoire des Goums Marocains*, La Koumia, Paris ,1985 , T.III, p. 57.

⁹ - Paye (L.), *Introduction...Op. cit.*, p.140.

¹⁰ - Ibid., p.142.

¹¹ -Ibid., p.140.

12 - شاطر (خليفة)، الاستعمار الفرنسي والثقافة العربية بشمال إفريقيا، معهد البحوث والدراسات العربية، دار غرب للنشر القاهرة، 1977، ص.388.

13 -Agéron (Ch.R.), **Politiques Coloniales au Maghreb**, Collection Hier, 1^{er} Ed. Presse

Universitaire de France Paris, 1972, p. 183.

14 - Dellassus (A.), Op. cit., p. 16.

15- Ibidem

16 - شاطر (خليفة)، مرجع سابق، ص 390.

17-Paye (L.), **Introduction** Op. cit., p.142.

18 - شاطر (خليفة)، مرجع سابق، ص.390.

19 - نفسه.

20- Paye (L.), **Introduction...**Op. cit., p. 142.

21- Dellassus (A.),Op. cit., p. 28.

22- Paye (L.), **Introduction...** Op. cit., p.142.

23- Dellassus (A.), Op. Cit., p. 29.

24- Paye (L.), **Introduction...**Op. cit., p. 142.

25- Bel (Alfred), « L'enseignement des indigènes musulmans dans les écoles qui leurs sont spéciales», **Compte-Rendu du Congrès de l'Afrique du nord de 1908**, T.II, p. 215.

26 - Paye (L.), **Introduction...**Op. cit., p. 143.

27- Vermeren (P.), Op. cit., p. 8.

28- Paye (L.), **Introduction...**Op. cit., p. 146.

29- Paye (L.), **Introduction...**Op. cit., p. 146.

30- يمتد حكم الجمهورية الثالثة ما بين 1906 و1940 وقد تعاقب على الحكم خلالها أرمون

فالبيير Armand Falbert (1906-1913) و بول دي شانيل Paul de channel 1920 و ألكسندر

مييران Alexander Meyrin (1920-1924) وجاستون دوميرك (1924-1931) وبول دومي Paul Dumey

(1931-1932) ثم ألبير لوبران (1932-1940): أنظر في هذا الصدد المعجم الفرنسي الصغير **Petit Robert**.

31- Paye (L.), **Introduction...** Op. cit., pp. 147-148.

32- Marty (Paul), **Le Maroc**Op. cit., p.115.

33- Paye (L.), **Introduction...** Op. cit., p.148.

34- Ibid, p. 149.

- 35- مهساس (أحمد)، "التعليم والثقافة بالجزائر خلال العهد الاستعماري"، ضمن كتاب: الحركة الوطنية الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة، منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال، الجزائر، 5 جويلية 2002، ص.401. صفحات المقال 395-419.
- 36- Paye (L.), **Introduction...**Op. cit., p.14.9
- 37- مهساس (أحمد)، "التعليم والثقافة...", م. س.، ص.401.
- 38- Ganiage (J.), **Les Affaires d'Afrique du Nord de 1930 à 1958**, Ed. C.U.D., Paris, 1972, p. 13.
- 39- Paye (L.), **Introduction...**Op. cit., p. 151.
- 40- Ganiage (J.), Op.cit., p.13
- انظر كذلك اليزيدي (محمد)، التعليم بالمغرب على عهد الحماية، مدينة فاس نموذجاً 1912-1956، أطروحة لنيل الدكتوراه في التاريخ المعاصر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهرز – فاس، السنة 2001-2002، ج.1، ص. 28.
- 41- Delassus (A.), Op. cit., p. 32.
- 42- Marty (R.), Op. cit., p. 117.
- 43- Delassus (A.), Op. cit., p.16.
- 44- Vermeren (P.), Op. cit., p.8.
- 45- Saverese (Eric), «Ecole et pouvoir colonial, Retour sur la légitimation de la colonisation», www.La-Science-politique.Com/revue/revue2/papier.Htm, p.2.
- 46- Ibidem.
- 47- مهساس (أحمد)، "التعليم والثقافة...", م. س.، ص.401.
- 48- نفسه، ص. نفسها.
- 49- *Biographie Jules Ferry (1832-1893)*, <http://perso.Wanadoo.Fr/ant-ddp.calmecy/Lexik/julesFerry.htm>. "Ferry, Jules", *Encyclopédie Microsoft (R) Encarta (R) 98*. (C) 1993-1997 Microsoft corporation.
- 50- "Jules Ferry (1832-1893): un Militant de la République", <http://www2.ac-Toulouse.Fr/éco-Jules-Ferry-Leguevin/biographie.htm>, pp.2-3.
- 51- *Biographie Jules Ferry (1832-1893)* ,...Op. cit., p.1.
- 52- Paye (L.), **Introduction...**Op. cit. , p.153, marge (1)
- 53- Ibid, p.p. 152-153.
- 54- Ibid., p.153, marge (1)
- 55- Ganiage (J.), Op. cit., p.38

⁵⁶- شاطر (خليفة)، مرجع سابق، ص. 399.

⁵⁷-Paye (L), **Introduction...**Op.cit. , p.159.

⁵⁸- شاطر (خليفة)، مرجع سابق، ص. 399.

⁵⁹-Paye (L.), **Introduction...** Op. cit., p. 159.

⁶⁰-Lasram (Mohamed), «L'enseignement supérieur musulman à la mosquée de l'Olivier ou grande Mosqué de Tunis», **Compte-Rendu du Congrès de l'Afrique du Nord, 1908, T. II**, p.159

⁶¹-Paye (L.), **Introduction...**Op.cit., p.155.

⁶²-Kheirillah (Ben Mustapha), " L'enseignement primaire des indigènes en Tunisie ", **Compte-Rendu...** Op. cit., pp. 54-55.

⁶³-Paye (L.), **Introduction...** Op. cit., p. 159. (Marge 4).

⁶⁴ - Paye (L.), Op. cit., p.159. (marge 4).

⁶⁵-Ibidem.

⁶⁶- Paye (L.), Op. cit., p.161 (Marge1)

⁶⁷- Ibid., p. 153-154.

⁶⁸-Vermeren (P.), Op. cit., p. 48.

- هناك تباين بين الإحصائيات التي يقدمها فيرميران ولوسيان باي في أطروحته حول عدد الملتحقين بالثانوية الصديقية سنة 1875 حيث يعطي باي رقما يصل إلى 150 تلميذ عوض 105 التي يقدمها فيرميران في عمله الذي سبقت الإشارة إليه، انظر في هذا الصدد أطروحة باي، ص.155.

⁶⁹- شاطر (خليفة)، مرجع سابق، ص.400.